

## الفهرس

٥.....	القول في الخيارو أقسامه و أحكامه
٧.....	المقدمة الأولى : في معنى الخيار لغةً و اصطلاحاً
١٠.....	المقدمة الثانية : في تأسيس الاصل
١٠.....	معانى الاصل
١٦.....	في شمول الاصل لسائر العقود
١٦.....	الأدلة على أصالة اللزوم
٢٧.....	موارد جريان العمومات المثبتة لأصالة اللزوم
٢٧.....	مورد عدم جريان العمومات المثبتة لأصالة اللزوم
٢٩.....	في أقسام الخيار
٢٩.....	في خيار المجلس
٣٠.....	المسألة الأولى : ثبوت خيار المجلس للأصيلين و للوكيلين
٣٠.....	الكلام في ثبوت خيار المجلس للوكيلين مطلقاً
٤٠.....	المسألة الثانية : في ثبوت خيار المجلس للعاقد الواحد
٤٣.....	المسألة الثالثة : موارد الاستثناء عن ثبوت خيار المجلس في البيع
٥٥.....	المسألة الرابعة : في عدم ثبوت هذا الخيار في سائر العقود
٥٧.....	المسألة الخامسة : في مبدأ هذا الخيار
٦٢.....	في مسقطات الخيار
٦٢.....	المسألة الأولى : في سقوط خيار المجلس باشرطه في العقد

٦٨٦	..... كتاب المكاسب ج ٤
٧٢	..... صور اشتراط سقوط خيار المجلس في العقد
٧٧	..... حكم الشرط الابتدائي
٨١	..... فرع : الكلام في مورد عدم جواز اشتراط عدم الخيار في متن العقد
٨١	..... المسألة الثانية : في سقوط خيار المجلس بإسقاطه بعد العقد
٨٣	..... المسألة الثالثة : لو قال أحدهما لصاحبه: «اختر»
٨٦	..... المسألة الرابعة : في سقوط خيار المجلس بالافتراق
٨٧	..... معنى الافتراق المسقط
٨٧	..... في اعتبار الخطوة
٨٩	..... ما يحصل به الافتراق
٩١	..... المسألة الخامسة : في الافتراق عن إكراه
٩٦	..... الأولى في الاستدلال على اعتبار الافتراق عن رضا، لا عن إكراه
٩٨	..... المسألة السادسة : في إكراه أحدهما على التفريق
١٠٤	..... إذا أكره أحدهما على البقاء
١٠٥	..... المسألة السابعة : في زوال الإكراه
١٠٧	..... المسألة الثامنة : في سقوط خيار المجلس بالتصرف
١٠٩	..... الثاني : خيار الحيوان
١١١	..... هل يختص هذا الخيار بالبيع المعين أو يعم الكلي أيضاً؟
١١١	..... المسألة الأولى : في اختصاص خيار الحيوان بالمشتري
١١٨	..... المسألة الثانية : عدم الفرق بين الأمة وغيرها في مدة الخيار

٦٨٧	الفهرس
١١٨	المسألة الثالثة : في مبدأ خيار الحيوان
١٢١	المراد بزمان العقد
١٢٣	المسألة الرابعة : ثبوت خيار الحيوان في الليلتين المتوسطتين
١٢٦	مسألة : في مسقطات خيار الحيوان
١٥١	الثالث : خيار الشرط
١٥٣	المسألة الأولى : في عدم الفرق بين كون الزمان متّصلاً بالعقد أو لا
١٥٧	المسألة الثانية : في عدم الفرق بين ذكر المدّة المجهولة في الخيار أو عدمه
١٦٣	المسألة الثالثة : في مبدأ خيار الشرط
١٦٤	المسألة الرابعة : في جعل الخيار للأجنبي
١٦٦	في رعاية مصلحة الجاعل على الأجنبي
١٦٨	المسألة الخامسة : في اشتراط استثمار الأجنبي
١٧٠	في اعتبار مراعاة المستأمر للمصلحة
١٧٠	المسألة السادسة : في بيع الخيار
١٧٣	الكلام في أمور
١٧٣	الامر الأوّل : أنحاء اشتراط ردّ الثمن في بيع الخيار
١٧٦	الامر الثاني : في حكم أنحاء الثمن المشروط ردّه لفسخ البيع
١٧٨	الامر الثالث : في فسخ بيع الخيار بمجرد ردّ الثمن
١٧٩	الامر الرابع : في مسقطات بيع الخيار
١٨٧	الامر الخامس : في كون تلف المبيع من المشتري

٦٨٨.....	كتاب المكاسب ج ٤
١٨٧.....	١- لو تلف المبيع فممن يكون؟
١٨٩.....	٢- ولو تلف الثمن فممن يكون؟
١٩٣.....	الامر السادس: ردّ الثمن إلى الوكيل أو الولي مع التصريح به
١٩٣.....	إذا كان المشروط الردّ إلى المشتري وامتنع رده إليه
١٩٧.....	في جواز فسخ بيع الخيار بردّ الثمن إلى الجدد مع اشتراء الأب للطفل
١٩٧.....	في جواز فسخ البيع بردّ الثمن إلى حاكم آخر مع اشتراء الحاكم للطفل
١٩٨.....	الامر السابع: في ما لو ردّ البائع بعض الثمن
٢٠٠.....	الامر الثامن: في اشتراط المشتري الفسخ بردّ المثل
٢٠٢.....	مسألة: في جريان خيار الشرط في كلّ معاوضة لازمة إلا ما خرج بالدليل
٢١١.....	أقسام العقود من حيث دخول خيار الشرط فيها
٢٢٠.....	في دخول خيار الشرط في بعض الأمور
٢٢٣.....	الرابع: خيار الغبن
٢٣٥.....	في ماهية المبدول
٢٣٦.....	في سقوط الخيار مع البذل
٢٤٦.....	المسألة الأولى: في شرائط خيار الغبن
٢٤٦.....	١- جهل المغبون بالقيمة
٢٤٩.....	المعتبر القيمة حال العقد
٢٥١.....	في صورة علم الوكيل بالغبن
٢٥٢.....	طرق ثبوت جهل المغبون

٦٨٩	الفهرس
٢٥٤	في الاختلاف الغبن
٢٥٥	٢- كون التفاوت فاحشاً
٢٥٦	حكم الشك في كون تفاوت القيمة مما لا يتسامح فيه أو لا
٢٥٧	المناطق في الضرر الموجب للخيار
٢٥٩	في الغبن من الطرفين
٢٦٤	المسألة الثانية: هل ظهور الغبن شرط شرعي أو كاشف عقلي؟
٢٧٠	المسألة الثالثة: في مسقطات خيار الغبن
٢٧٠	١- إسقاطه بعد العقد
٢٧٥	٢- اشتراط سقوطه في متن العقد
٢٧٧	٣- تصرف المغبون بعد العلم بالغبن
٢٨٠	٤- تصرف المشتري المغبون تصرفاً مخرجاً عن الملك قبل العلم بالغبن
٢٨٢	(١). في تصرف المغبون
٢٨٤	في تخصيص حكم السقوط بالتصرف بالمشتري المغبون وعدمه
٢٨٥	في النقل الجائر من المغبون
٢٨٥	لو اتفق زوال المانع
٢٨٦	في ما لو عاد إليه بناقل جديد
٢٨٦	في حقوق الإجارة بالبيع
٢٨٦	في حقوق الامتزاز بالخروج عن الملك
٢٨٧	في تغيير العين

كتاب المكاسب ج ٤	٦٩٠
٢. في تصرف الغابن	٢٨٧
١. في خروج المبيع عن ملك الغابن بالعقد اللازم	٢٨٨
٢. في حصول المانع من الرد	٢٨٩
٣. في خروج المبيع عن ملك الغابن بالعقد الجائز	٢٨٩
٤. بعد عود المملك إلى الغابن	٢٩١
٥. في التصرف المغير للعين	٢٩٣
٣- حكم تلف العوضين مع الغبن	٣١١
المسألة الرابعة: في ثبوت خيار الغبن في غير البيع	٣١٥
المسألة الخامسة: في كون خيار الغبن على الفور أو التراخي	٣١٩
الخامس: خيار التأخير	٣٤١
شروط خيار التأخير	٣٤٥
١- عدم قبض المبيع	٣٤٥
الفروع الأربعة	٣٤٦
١. في ما لو كان عدم قبض المشتري لعدوان البائع	٣٤٦
٢- عدم قبض مجموع الثمن	٣٤٩
٣- عدم اشتراط تأخير تسليم أحد العوضين	٣٥٢
٤- أن يكون المبيع عيناً أو شبهه	٣٥٢
مبدأ الثلاثة في خيار التأخير	٣٦٤
المسألة الأولى: في مسقطات خيار التأخير	٣٦٥

الفهرس.....	٦٩١
١- إسقاطه بعد الثلاثة .....	٣٦٥
٢- اشتراط سقوطه في متن العقد .....	٣٦٦
٣- بذل المشتري للثمن بعد الثلاثة .....	٣٦٧
٤- أخذ الثمن من المشتري .....	٣٧٠
في سقوط الخيار بمطالبة الثمن .....	٣٧٢
المسألة الثانية: في ثبوت خيار التأخير على الفور أو التراخي .....	٣٧٣
المسألة الثالثة: تلف المبيع بعد الثلاثة من البائع .....	٣٧٥
١- في التلف بعد الثلاثة .....	٣٧٥
٢- في التلف في الثلاثة .....	٣٧٧
في ما لو مكّنه من القبض فلم يتسلّم .....	٣٧٩
المسألة الرابعة: شراء ما يفسد من يومه .....	٣٨١
إمكان التعدي إلى كلّ مورد يتضرّر البائع في التأخير .....	٣٨٢
ثبوت الخيار في زمان يكون التأخير عنه ضرراً على البائع .....	٣٨٢
اعتبار شروط خيار التأخير في خيار ما يفسد ليومه .....	٣٨٤
اختصاص خيار التأخير هنا بالمبيع الشخصي أو الكلي في المعين .....	٣٨٥
جريان حكم تلف المبيع و غيره من حيث الضمان هنا .....	٣٨٥
في فوات السوق بالفساد .....	٣٨٥
السادس: خيار الرؤية .....	٣٨٦
عدم اختصاص هذا الخيار بالمشتري .....	٣٨٨

٦٩٢.....	كتاب المكاسب ج ٤
٣٨٩.....	المسألة الأولى: في بيان مورد خيار الرؤية
٣٩٧.....	الحكم بعد تحلّف الوصف المشترط في بيع الغائب
٤٠٤.....	المسألة الثانية: هل خيار الرؤية فوريّ؟
٤٠٦.....	المسألة الثالثة: في مسقطات خيار الرؤية
٤٠٦.....	في ما لو تصرّف قبل الرؤية
٤٠٦.....	في الإسقاط قبل الرؤية
٤٠٨.....	في اشتراط سقوط هذا الخيار
٤١٥.....	المسألة الرابعة: في سقوط هذا الخيار ببذل التفاوت أو إبدال العين
٤١٥.....	في شرط إبدال العين مع تحلّف الوصف
٤٢١.....	المسألة الخامسة: ثبوت خيار الرؤية في كلّ عقد
٤٢٣.....	المسألة السادسة: لو اختلفا في اختلاف الصفة و عدمه
٤٣٢.....	المسألة السابعة: لو نسج بعض الثوب فاشتراه على أن ينسج الباقي كالأوّل
٤٣٥.....	السابع: في خيار العيب
٤٣٥.....	١- مقتضى اطلاق العقد
٤٤٠.....	٢- في حصول غير خيار العيب من اشتراط الصحّة في العقد
٤٤٣.....	مسألة: تسلّط المشتري على الردّ وأخذ الأرش في ظهور العيب
٤٤٣.....	١- في التخيير بين الردّ وأخذ الأرش عند ظهور العيب
٤٥٢.....	٢- هل ظهور العيب مثبت للخيار أو كاشف عنه؟
٤٥٤.....	٣- في من له هذا الخيار



٦٩٣	الفهرس
٤٥٩	القول في مسقطات هذا الخيار بطرفيه او احدهما
٤٥٩	مسألة: في مسقطات الردّ
٤٥٩	١- التصريح بإسقاطه
٤٦٠	٢- التصرف في المعيب
٤٦٢	هل يسقط الردّ بمطلق التصرف؟
٤٦٣	هل مسقطيّة التصرف من حيث دلالتة على الرضا؟
٤٦٦	في التصرف بعد العلم
٤٦٧	في التصرف قبل العلم بالمعيب
٤٧٠	٣- تلف العين أو صيرورته كالتالف
٤٧١	في حكم الردّ مع عود المبيع إلى المشتري
٤٧٢	فرع: في مانعيّة وطء الجارية عن الردّ بالمعيب
٤٩١	في حكم الوطء في الدبر والتقليل و اللمس
٤٩٤	٤- حدوث عيب عند المشتري
٥١٣	في الفرق في سقوط الخيار بين بقاء العيب وزواله و عدمه
٥١٣	لورضي البائع برده مجبوراً بالأرش
٥١٤	لورضي البائع بأخذه معيوباً
٥١٤	تنبيه: هل تبعض الصفقة مانع من الردّ؟
٥٢٢	أما التعدّد في الثمن
٥٢٣	١. التعدّد في العوض

٦٩٤	..... كتاب المكاسب ج ٤
٥٢٨	لورضي البائع بتبعّض الصفقة
٥٢٩	٢. تعدّد المشتري
٥٣٤	٣- تعدّد البائع
٥٣٤	مسألة: في مسقطات الأرش دون الردّ
٥٣٤	١- إذا اشترى ربوياً بجنسه
٥٤٢	٢- ما لو لم يوجب العيب نقصاً في القيمة
٥٤٣	مسألة: في مسقطات الردّ و الأرش
٥٤٣	١- العلم بالعيب قبل العقد
٥٤٤	٢- تبرّي البائع من العيوب
٥٤٥	في شمول الحكم لصور التبرّي
٥٤٦	الحكم في التبرّي من العيوب المتجدّدة
٥٥١	الأمر التي يظهر من الأصحاب سقوط الردّ و الأرش بها
٥٥١	١- زوال العيب قبل العلم به
٥٥٣	٢- التصرّف بعد العلم بالعيب
٥٥٥	٣- التصرّف في المعيب الذي لم تنقص قيمته بالعيب
٥٥٦	٤- حدوث العيب في المعيب الذي لم تنقص قيمته بالعيب
٥٥٧	٥- ثبوت أحد مانعي الردّ في المعيب في ما لا يؤخذ الأرش فيه
٥٦٥	٦- تأخير الأخذ بمقتضى الخيار
٥٦٨	مسألة: في الإعلام بالعيب

٦٩٥	الفهرس
٥٧١	في صدق «الغش» عند عدم الإعلام
٥٧٢	في سقوط وجوب الإعلام بالتبرّي من العيوب
٥٧٣	في بطلان البيع في مثل شوب الللبن بالماء
٥٧٥	مسائل: في اختلاف المتبايعين
٥٧٥	١- الاختلاف في موجب الخيار
٥٧٥	الأولى: لو اختلفا في تعيّب المبيع
٥٧٦	الثانية: لو اختلفا في كون الشيء عيباً
٥٧٧	الثالثة: لو اختلفا في حدوث العيب في ضمان البائع
٥٨٤	فرع: في بيع الوكيل
٥٨٧	الرابعة: في ردّ السلعة بالعيب أو بالخيار
٥٩٠	٢- الاختلاف في مسقط الخيار
٥٩٠	الأولى: لو اختلفا في علم المشتري بالعيب
٥٩٠	الثانية: لو اختلفا في زواله العيب قبل علم المشتري أو بعده
٥٩٢	الثالثة: إذا ادّعى البائع حدوث العيب عند المشتري و المشتري سبقه
٥٩٤	الرابعة: لو اختلفا في البراءة
٥٩٨	الخامسة: لو ادّعى البائع رضاء المشتري بالعيب أو سائر المسقطات
٥٩٨	٣- الاختلاف في الفسخ
٥٩٨	الأولى: لو اختلفا في اصل الفسخ
٦٠١	الثانية: لو اختلفا في تأخر الفسخ عن أول الوقت

٦٩٦.....	كتاب المكاسب ج ٤
٦٠٤.....	الثالثة : لو ادعى المشتري الجهل بالخيار أو بفوريته
٦٠٦.....	القول في ماهية العيب و ذكر بعض أفراده
٦٠٧.....	طرق معرفة مقتضى حقيقة الشيء
٦٠٩.....	في تعارض مقتضى الحقيقة الأصلية و حال أغلب الأفراد
٦١٢.....	في دوران العيب مدار النقص المالي أو نقص الشيء من حيث عنوانه
٦١٣.....	الثمرة في المسألة
٦٢٠.....	الكلام في بعض أفراد العيب
٦٢٠.....	المسألة الاولى :عدم الخلاف في كون المرض عيباً
٦٢١.....	المسألة الثانية :الحبل عيب في الإمام
٦٢٧.....	المسألة الثالثة :هل الثيوبة عيب في الإمام؟
٦٣٠.....	المسألة الرابعة : هل عدم الختان عيب في العبد
٦٣١.....	المسألة الخامسة :عدم الحيض ممن شأنها الحيض
٦٣٢.....	المسألة السادسة :الإباق عيب
٦٣٣.....	المسألة السابعة :في النفل الخارج عن العادة
٦٣٦.....	المسألة الثامنة :ثبوت الخيار في الجنون و البرص و الجذام و القرن إلى سنة ...
٦٤٤.....	خاتمة
٦٤٤.....	في عيوب متفرقة
٦٤٥.....	لو اشترى ما عليه أثر الوقف
٦٤٨.....	القول في الأرش

٦٩٧	الفهرس
٦٤٨	١- في معنى الارش
٦٤٩	٢- تابعية ضمان النقص في الأرش لضمان المنقوص في الكيفية
٦٥٦	٣- في كون الضمان بعين بعض الثمن أو بمقداره
٦٥٨	٤- في كون الأرش من النقيدين او من غيره
٦٥٩	٥- هل يعقل استغراق الأرش للثمن؟
٦٦٤	مسألة: في طريق معرفة الأرش
٦٦٤	١- لزوم معرفة قيمتي الصحيح و المعيب لتعيين الأرش
٦٦٤	٢- أنحاء الإخبار عن القيمة
٦٦٥	٣- حكم أنحاء الإخبار من حيث شروط القبول
٦٦٦	٤- في صورة تعدد معرفة القيمة
٦٦٨	مسألة: في تعارض المقومين
٦٧٣	طرق الجمع في باب تعارض المقومين
٦٧٥	صور اختلاف المقومين
٦٨٥	الفهرس